https://farid.ps/articles/stand_your_ground/ar.html

"الدفاع عن النفس" ولكن للبعض فقط: المعايير المزدوجة الأمريكية حول الدفاع عن النفس والنضال الفلسطيني

إذا اقتحم أحدهم منزلك، هل لك الحق في الدفاع عن نفسك؟

في الولايات المتحدة، الإجابة واضحة: **نعم**. في العديد من الولايات، تتيح قوانين "الدفاع عن النفس" للأفراد استخدام القوة المميتة لحماية ممتلكاتهم وحياتهم - حتى في الأماكن العامة، وحتى عندما يكون التراجع خيارًا متاحًا. ولكن عندما يحاول الفلسطينيون، الذين احتُلت أراضيهم وهُدمت منازلهم لأكثر من سبعة عقود، مقاومة هذا العنف المستمر، لا يُنكر عليهم فقط الاعتبار الأخلاقي نفسه - بل يُوصفون بـ**الإرهابيين**. هذا التناقض يكمن في صميم واحدة من أبرز النفاقات في السياسة الدولية الحديثة.

السياق التاريخي: الجذور الاستعمارية للصراع

لم تبدأ الظلم في عام 1967 أو 2000 أو 2023. في أواخر القرن التاسع عشر، وسط صعود القومية الأوروبية ومعاداة السامية، ظهرت **الحركة الصهيونية** بهدف إنشاء وطن يهودي. في عام 1897، أعلن **المؤتمر الصهيوني الأول** رسميًا عن نيته إقامة هذا الوطن في **فلسطين**، التي كانت آنذاك جزءًا من الإمبراطورية العثمانية. في ذلك الوقت، كانت فلسطين موطنًا لسكان عرب في الغالب، وكانت اللغة العبرية تُستخدم بشكل رئيسي كـ**لغة طقسية**، وليست لغة محكية. كان الوجود اليهودي محدودًا، يقتصر على مستوطنات زراعية صغيرة ومجتمعات متفرقة.

تغير كل شيء مع صعود الفاشية في أوروبا. في الثلاثينيات والأربعينيات، مع فرار اليهود من اضطهاد النازية، هاجر عشرات الآلاف إلى **فلسطين تحت الانتداب البريطاني**، مما تسبب في تحول ديموغرافي كبير. تصاعدت التوترات. نفذت مجموعات شبه عسكرية يهودية مثل **إرجون** و**ليهي** (عصابة شتيرن) أعمالًا تُصنف اليوم كـ**إرهاب**: تفجير الأسواق العربية، اغتيال مسؤولين بريطانيين، وتنفيذ هجمات مثل تفجير **فندق الملك داود** في 1946، الذي أسفر عن مقتل 91 شخصًا. كما اغتالوا **اللورد موين**، وزير الدولة البريطاني في القاهرة، وفجروا **السفارة البريطانية في روما**.

ساهمت هذه الحملات العنيفة في جعل الحكم البريطاني غير مستدام. في عام 1947، سلم البريطانيون الانتداب إلى **الأمم المتحدة المنشأة حديثًا**، التي اقترحت خطة تقسيم. على الرغم من أن اليهود شكلوا **30% فقط من السكان** وامتلكوا **7% فقط من الأرض**، مُنحوا **56% من فلسطين**. لم تكتفِ المليشيات الصهيونية بهذا، فشنت حملة عنيفة لطرد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين. كانت النتيجة **النكبة** - أو "الكارثة" - التي طُرد خلالها **أكثر من 750,000 فلسطيني**، ودُمرت **أكثر من 500 قرية** لإنشاء دولة إسرائيل الجديدة.

القانون الدولي والحق في مقاومة الاحتلال

بموجب القانون الدولي، يُعتبر الوجود الإسرائيلي في **الضفة الغربية**، **القدس الشرقية**، وسابقًا **غزة احتلالًا عسكريًا** - وهو وضع قانوني يحمل التزامات محددة. تمنع **اتفاقية جنيف الرابعة** و**لوائح لاهاي** صراحة:

- **الاستيلاء الدائم على الأرض المحتلة**،
- **نقل سكان الدولة المحتلة** إلى الأراضي المحتلة (أي المستوطنات)،
- **استغلال الموارد الطبيعية** لصالح المحتل.

أكدت **محكمة العدل الدولية (ICJ)** ذلك في عام 2004، مشيرة إلى أن الجدار الإسرائيلي والمستوطنات غير قانونية، وأن إسرائيل تخالف الالتزامات الدولية. يُلزم **القوة المحتلة** بحماية **السكان المدنيين**، وليس إخضاعهم للقانون العسكري، هدم المنازل، فرض حظر التجوال، وقيود الحركة على غرار الفصل العنصري.

علاوة على ذلك، يعترف القانون الدولي بحق الشعوب تحت **السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي في المقاومة**، بما في ذلك من خلال النضال المسلح. تؤكد **قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 3246 (1974)** و**37/43 (1982)** على:

> "شرعية نضال الشعوب من أجل الاستقلال، والسلامة الإقليمية، والتحرر من السيطرة الاستعمارية والأجنبية بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك النضال المسلح."

هذا ليس تصريحًا مطلقًا للعنف - يجب أن تتوافق المقاومة مع القانون الإنساني الدولي - لكنه يؤكد أن **الحق في مقاومة الاحتلال قانوني**. ومع ذلك، يُوصف الفلسطينيون الذين يمارسون هذا الحق دائمًا تقريبًا بـ**الإرهابيين**، بينما تتلقى القوة المحتلة مساعدات عسكرية وغطاء دبلوماسي.

النكبة المستمرة: التطهير العرقي بوسائل أخرى

بينما تُذكر النكبة غالبًا كحدث وقع مرة واحدة في عام 1948، إلا أنها في الواقع **عملية مستمرة**. اليوم، يبقى **أكثر من 7 ملايين فلسطيني لاجئين أو نازحين داخليًا**، محرومين من **حق العودة** المعترف به دوليًا، والمؤكد في **قرار الأمم المتحدة 194**. تواصل إسرائيل فرض هذا الحرمان، حتى وهي تمنح الجنسية التلقائية لليهود من أي مكان في العالم بموجب **قانون العودة** - بغض النظر عما إذا كانوا أو أسلافهم قد عاشوا في فلسطين.

في **الضفة الغربية المحتلة**، تتكثف عملية التهجير وتتسارع. ينفذ المستوطنون الإسرائيليون المسلحون بانتظام **هجمات تشبه المذابح** على القرى الفلسطينية، يدمرون المحاصيل، يغلقون الطرق، يحرقون المنازل، ويعتدون على العائلات - غالبًا تحت حماية أو تجاهل الجيش الإسرائيلي. هذه الهجمات ليست أفعالًا معزولة أو عشوائية؛ إنها جزء من استراتيجية مدعومة من الدولة لـ**التطهير العرقي التدريجي** الهادف إلى محو الوجود الفلسطيني من الأرض.

في **عام 2024**، أصدرت **محكمة العدل الدولية** رأيًا تاريخيًا يعلن أن:

- جميع **المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية غير قانونية**،
- يجب على إسرائيل **إخلاؤها وتفكيكها**،
- ويجب **تعويض الفلسطينيين** عن الممتلكات المدمرة والأراضي المسروقة.

تجاهلت إسرائيل هذا الحكم، وبدلاً من ذلك عجلت من بناء المستوطنات. الولايات المتحدة - على الرغم من التزامها المزعوم بالقانون الدولي - واصلت تقديم **دعم عسكري وسياسي غير مشروط**، محمية إسرائيل من العواقب الملموسة.

المعايير المزدوجة الأمريكية حول الدفاع عن النفس

لا يوجد مكان يظهر فيه هذا النفاق بشكل أكثر وضوحًا من المقارنة بين السياسة الداخلية الأمريكية وسياستها الخارجية.

في جميع أنحاء الولايات المتحدة، تتيح **قوانين الدفاع عن النفس** للمواطنين استخدام القوة المميتة للدفاع عن أنفسهم أو ممتلكاتهم. في العديد من الولايات، **لا يوجد واجب التراجع**، وغالبًا ما تميل المحاكم إلى تفضيل رواية الدفاع عن النفس حتى في الحالات المشكوك فيها. تحتفل الثقافة الأمريكية بهذا المبدأ كجزء أساسي من الحرية - الحق في الدفاع عن المنزل والعائلة والأرض من أي متسلل.

لكن عندما يحاول الفلسطينيون فعل ذلك بالضبط - عندما **يدافعون عن أرضهم** ضد المستوطنين المسلحين، وقوات الاحتلال، وهدم المنازل، وسرقة الأراضي - لا يُدافع عنهم. بل يُشيطنون. يُطلق عليهم اسم الإرهابيين، ويُستهدفون بالطائرات بدون طيار، ويُعاقبون، ويُسجنون بدون محاكمة، ويُقتلون.

ماذا يقول ذلك عن القيم الأمريكية عندما:

- يُحتفل بصاحب منزل في تكساس لقتله متسللاً غير مسلح،
- لكن يُوصف مزارع فلسطيني يحاول حماية بستان زيتونه من المستوطنين بأنه متشدد ويُعتقل؟

هذا ليس فشلًا في المنطق؛ إنه نتيجة **النفعية السياسية**. الولايات المتحدة لا تدافع عن الحق في الدفاع عن النفس بشكل عام - إنها تدافع عن هذا الحق **عندما يتماشى مع مصالحها الاستراتيجية**، و**تنكره عندما يهددها**.

هذا الأخلاق الانتقائية يسمح لإسرائيل بمواصلة حملة نزع ملكية استمرت عقودًا بينما تقدم نفسها كضحية - وللفلسطينيين أن يصبحوا بلا دولة، بلا صوت، ويُجرَّمون لمقاومتهم.

الخلاصة: مرآة للقيم الأمريكية

لا يمكن للولايات المتحدة أن تستمر في ادعاء العدالة، والقانون، والدفاع عن النفس بينما **تمول وتسلح وتدافع عن نظام فصل عنصري** يتحدى القانون الدولي علنًا ويقمع شعبًا أصليًا بعنف.

إذا كان **الدفاع عن النفس** حقًا، فيجب الاعتراف به كحق لجميع الناس - **ليس فقط للمستوطنين في فلوريدا، بل للرعاة في الخليل**؛ ليس فقط لأصحاب المنازل في الضواحي، بل للاجئين الذين يعيشون تحت الحصار في غزة.

حتى تتماشى السياسة الخارجية الأمريكية مع المبادئ التي تدعي التمسك بها داخليًا، ستظل متواطئة في الظلم الذي تدعي أنها تكرهه.

النكبة مستمرة. وكذلك النضال للدفاع عن الأرض.